مؤشرات قياس الفساد الاقتصادي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية

Indicators of measuring economic corruption and its economic and social effects

د.مطاي عبد القادر–أستاذ محاضر أ– جامعة الشلف
profmettai@gmail.com

د. علي حبيش–أستاذ محاضر أ– جامعة البويرة
ali_habiche@yahoo.fr

الملخص : هناك الكثير من المشاكل الاقتصادية التي تؤرق المخططين وصانعي السياسة الاقتصادية في الدول المختلفة ، ومن هذه المشاكل الفساد الاقتصادي، والذي تعاني منه جميع الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، وإن اختلف حجمه وآثاره ، تبعاً لاختلاف التركيبة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل دولة ، والمتتبع لهذا الداء يقر بوجوده في كل زمان ومكان ، إلا أنه اتسع نطاقه في السنوات الأخيرة خصوصاً في الدول النامية مما دفع الباحثين على اختلاف مناهجهم إلى بحث أسبابه وآثاره الاقتصادية وطرق علاجه.

الكلمات المفتاحية : الفساد الاقتصادي ، أثار الفساد .

Abstract: There are many economic problems that plague planners and economic policy makers in different countries. These problems include economic corruption, which suffers from all developed and developing countries alike, although the size and effects vary depending on the different political, economic and social structure of each country. The disease recognizes its existence at all times and places, but has expanded in recent years, especially in developing countries, which led researchers of different approaches to discuss the causes and economic effects and methods of treatment.

Keywords: Economic Corruption, Raising Corruption.

تمهيد:

الفساد ظاهرة قديمة في فحواها وحديثة في اساليبها ، تعددت اساليب الفساد بتنوع بيئته حيث اتخذت اشكال مختلفة منها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية والدولية ورغم ان الفساد ليس قضية جديدة ، مهما تعددت مكونات الفساد وأسبابه فان نتائجه تصب في وعاء واحد إلا وهو الهدر الاقتصادي للموارد المادية والمالية للمجتمع ، وان لهذا الهدر آثار مباشرة وغير مباشرة ، فالآثار المباشرة تتمثل بالهدر والغير مباشرة تتمثل بالخسائر الاقتصادية المحتملة التي كان من الممكن الحصول عليها عن طريق استغلال المبالغ التي تم هدرها ، فالمبالغ المهدرة بسبب الفساد لو تم استثمارها فستؤدي الى انفاقات استهلاكية متتابعة تؤدي بدورها الى خلق دخول متراكمة تصل الى ما يزيد عن 4 مرات من حجم المبالغ المستثمرة وذلك بتأثير المضاعف ، وتؤدي الى خلق دخول أكثر وزيادة في الناتج اذا ما أخذنا بنظر الاعتبار تحفيز الانفاق الاستهلاكي للطلب الاستثماري لمواجهة الطلب الاستهلاكي ، وبالتالي يتزايد الاستثمار مما يخلق المزيد من الدخول والناتج ويرفع من معدلات النمو الاقتصادي ، حيث ان معدلات النمو الاقتصادي تعتبر انعكاسا" لمقدار الانتاج المتدفق (التدفقات العينية) من القطاعات الاقتصادية التي تأخذ بدورها مسارا تصاعديا اذا ما توفرت لها الموارد المالية الكافية لاستغلال الموارد المادية استغلالا من شأنه ان يزيد تلك التدفقات.

ويعمل الفساد كذلك على تشويه التجارة الدولية والتدفقات الاستثمارية ، ويسهل أنشطة الجريمة المنظمة على المستوى الدولي كالاتجار بالمخدرات وغسيل الاموال .

ويحدث الفساد عند خطوط التماس بين القطاعين العام والخاص ، فكلما كان لدى مسؤول عام سلطة في توزيع منفعة أو تكلفة ما على القطاع الخاص ، فان حوافز الرشوة تتولد اعتمادا على حجم المنافع والتكاليف الواقعة تحت سيطرة المسؤولين العموميين ، وعلى استعداد الافراد والشركات الخاصة للدفع مقابل الحصول على تلك المنافع او تجنب التكاليف .

هدف البحث :نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى ابراز مختلف الاثار الاقتصادية و الاجتماعية للفساد الاقتصادي مبرزين خطورة الفساد الاقتصادي وتبعاته ، ذلك أن انتشار هذا الداء واستفحاله في أمة من الأمم يعنى تدهور اقتصادياتها ، ليس هذا فحسب بل وتقويضها سياسياً وما يتبع ذلك من فوضى ومفاسد لا تحمد عقباها، وهذا ما أثبته الواقع المعاصر.

هذه الحالة أو الظاهر هي مشكلة البحث والذي لا يشكل وجوده الا حبة خردل أو أصغر منها في جهود العالم لمواجهة هذه المشكلة .

المحور الأول: مفاهيم حول الفساد الاقتصادي : إن الفساد الاقتصادي يتجلى في مظاهر خطيرة على مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية، حيث أصبح في صلب ثقافة العديد من المجتمعات لدرجة أنه أصبح من الصعوبة مكافحته محليا ودوليا[1].

أولا: تعريف الفساد الاقتصادي: يتخذ الفساد الاقتصادي عدة مفاهيم وتعريفات بحسب الأنشطة غير القانونية التي تشكل مصادر رئيسية للفساد الاقتصادي ، حيث يمكن أن يأخذ الفساد الاقتصادي تعريفات عديدة نذكر أهمها:

الفساد الاقتصادي ظاهرة معقدة تنتج في غالب الأحيان جراء مشاكل متجذرة ، وبسبب انحرافات سياسية و تسييريه ودوافع معينة ، ولا يمكن بأي حال من الأحوال التصدي له بقوانين بسيطة ،على الرغم من أن جميع دول العالم تحضر السلوك الفاسد في تشريعاتها ، ولكن في الواقع هناك القليل من الجهود التي يعترف لها بالفعالية والنجاعة في محاربة الفساد[2].

كما يمكن القول بأن الفساد يعبر عن مصطلح عام يتعلق بالانحراف بالسلطة المؤسسية المخولة أو المفوضة لتحقيق منافع شخصية للمخول له هذه السلطة وخلافا للأهداف التي رسمت لها.

ولكن هذا المفهوم العام يحوي أشكالا وأنماطا عديدة تعكس الصور أو المجالات التي يجري فيها الانحراف بالسلطة المؤسسية، ويشمل على درجات متفاوتة من الانحراف، ودرجات مختلفة من إمكانية تبديد الموارد، وإساءة استخدام الصلاحيات المرتبطة بالسلطة المخولة، كما أنه يتضمن نظاما واسعا تتفاوت فيه الصلاحيات التقديرية لحائز السلطة، وتتفاوت فيه ضوابط وآليات الرقابة والمساءلة التي يخضع لها، إن هذا المفهوم يشمل كافة أنواع الفساد، حيث أن هناك الفساد الاقتصادي الذي ينجم عنه تمركز السلطة الاقتصادية في كيانات احتكارية تعمل على المستويين الكلي والجزئي، وتمتلك هامشا تقديريا واسعا في القرارات التي تتخذها ،مع ضعف الرقابة والمساءلة عليها ، يكون هذا الأمر سواء في المشروعات العمومية أو الخاصة[3].

كما يوجد أيضا الفساد السياسي المتعلق بانحرافات في توزيع الريع السلطوي (المناصب في السلطة) والمساءلة المتعلقة بنظام الحكم والمؤسسات السياسية وتداول السلطة ، والمساءلة التي يخضع لها نظام الحكم أمام المواطنين ، وحريات المشاركة والتعبير والتنظيم والرقابة التي تتمتع بها وتمارسها الجماهير، مما يترتب عليه اختلاس منظومة السلطة والمساءلة السياسية وإمكانية تحقيق النخب السياسية الممسكة بسلطات الحكم على منافع شخصية بعيدا عن المساءلة العامة .

وبالتالي فإن الفساد السياسي يتمثل أحيانا في العلاقة بين ما يعرف بالديمقراطية والنمو الاقتصادي، حيث تبين الديمقراطية كيفية الحكم وهل هي ملائمة للقرارات السياسية ذات الطابع الاقتصادي، إضافة إلى احترام القوانين ونتائج تطبيق الديمقراطية على مستويات التنمية الاقتصادية.

وفي الواقع فإن الدول الأكثر غنى في العالم (لديها ناتج محلي خام فردي يفوق 20 ألف دولار)، تملك هذه الدول نظام حكم ديمقراطي جيد[4].

كما أن هناك الفساد الإداري المتعلق بسلطات العاملين في الأجهزة العامة للدولة خاصة الجهاز الإداري الحكومي[5] ، هذا النوع من الفساد يمكن تعريفه على أنه الممارسة السلوكية التي لا تخضع إلى ضابط أو معيار معين وخاصة المعايير الديمقراطية ، أو هو كل انحراف بالسلطة العامة عن الأهداف المقرر لها قانونا ، ولا يحدد المفهوم المجرد للفساد الإداري ماهية الممارسات المقصودة للإخلال بالمصلحة العامة بصورة عامة يمكن الاتفاق عليها في جميع الحالات ، فهي تخضع لطبيعة المجتمع ولمفهوم المثل العليا و المصلحة الاجتماعية المقصودة، بل إن مظاهر الفساد الإداري (كالرشوة مثلا) لا تعبر في كثير من الأحيان عن حقيقة الأسباب المؤدية إلى الفساد أو الكامنة وراء ذلك الفساد، والمخالفات للقوانين والاستهتار بالقيم والتقاليد الخيرة المتعارف عليها في المجتمع، والتي تعتبر كلها فساد بمفهوم الممارسة العملية[6].

كما تجدر الإشارة إلى وجود ما يعرف بالفساد المؤسسي المتعلق بالاختلاسات في بنية مؤسسات الدولة الحكومية.

إنه وبصفة عامة يمكن القول أن الفساد الاقتصادي ليس انحرافا اقتصاديا غير منطقي فحسب، بل هو خلافا لذلك في حالة العالم الثالث والأنظمة الاشتراكية، فهو انعكاس عقلاني عل محيط اقتصادي واجتماعي مجرد من قواعد وضوابط اقتصادية واضحة، حيث أنه وفي هذا الجو العام لا يمكن أن يتم تعظيم المداخيل من أجل رفع مستويات استهلاك السلع والخدمات الحديثة عن طريق التنافس العلني بين الأفراد والشركات في ضل معايير واضحة تسري على الجميع ، كما يستلزم تحقق ذلك وجود محيط ليبرالي حقيقي ، عندها سيدخل المتعاملون الاقتصاديون إلى منافسة غير مرئية ، وبدون جدوى واضحة ، لكي يحصلوا خفية على المداخيل التي تنقصهم لتوفير المستوى الاستهلاكي المنشود فيما يتعلق بالأفراد وعلى القوة الاقتصادية فيما يتعلق بالمؤسسات الاقتصادية .

وتؤكد المعطيات الميدانية في البلدان ذات الاقتصاد الواقع تحت سيطرة الدولة وجود منافسات شديدة بين مؤسسات القطاع العام للحصول على القروض ، وكذلك على المواد الأولية والمنتجات شبه التامة الصنع وقطع الغيار المحلية والمستوردة ، هذه الأمور لا تتم بمنافسة تقليدية وشفافة وعقلانية بل تتم بواسطة النفوذ السياسي والرشوة والصفقات المشبوهة.

إنه لمن المؤكد أنه لا جدوى من إدانة الفساد المالي والاقتصادي والسياسي والإداري أخلاقيا، بل يجب القضاء على حوافزه ومسبباته الأولية والاقتصادية وذلك من أجل استرجاع الأسس الاقتصادية للتنافس الليبرالي[7].

كما يمكن ذكر بعض الخصائص التي يتميز بها الفساد الاقتصادي مثل[8]:

_ الفساد عادة يشترك فيها أكثر من شخص.

_ تتسم أعمال الفساد بالسرية.

_ يتضمن الفساد عامل الالتزام المتبادل والمصلحة المتبادلة.

_ يشمل التمويه في أنشطة الفساد .

_ ينطوي الفساد على الخديعة ، والتحايل عادة على جهة الحكومة .

_ يعتبر أي شكل من أشكال الفساد خيانة للثقة.

_ يقع مقترفو الفساد في تناقض بين أدوارهم في الحياة العامة والخاصة.

_ كل أعمال الفساد تشكل خرقا وانتهاكا لأنماط الواجب والمسؤولية.

من كل هذا يمكننا وضع تعريف شامل وخاص بوجهة نظر صاحب المداخلة كما يلي: الفساد الاقتصادي جريمة أخلاقية وقانونية واقتصادية تنشأ ضمن بيئة تتصف بالضعف القانوني والردع الميداني، قد يكون الدافع سياسيا أو اجتماعيا أو اقتصاديا أو بغياب الضمير الأخلاقي ، تؤدي آثاره إلى تدمير للطاقات الوطنية وهدر للثروات المحلية ، مع تعطيل للبرامج التنموية وبالتالي ترسيخ التخلف في جميع مجالات الحياة خاصة الاقتصادية .

ثانيا : مفاهيم الفساد في القرآن الكريم : وردت عبارة (الفساد) وتعريفاتها في العديد من الآيات تتناول مفاهيم الفساد المختلفة ، كالغش والتبذير والإسراف والربا والاكتناز ، وأكل السحت... وغيرها من المفاهيم التي تسبب اثارا سيئة على المجتمع وسلوكه وموارده ، وكل تلك الآيات تنبذ الفساد وتحذر منه وتعتبره مدعاة لغضب الله ، لقوله تعالى في سورة النمل الآية 14 : (فأنظر كيف كان عاقبة المفسدين) ، كما تعرض القرآن الى مسألة النزاهة والحكم من خلال اقامة العدل والقسط ومحاربة الظلم وعدم التعدي على حقوق الآخرين ، ولم يكتف القرآن بتحريم المفاسد و إنما وضع حلولا لكيفية تجنبها من خلال تربية النفس باتجاه المثل العليا والسعي للحصول على مرضاة الله تعالى ، وهكذا نجد أن التعاريف لمفهوم الفساد تتعدد وتختلف ولعل ذلك الاختلاف راجع لسببين :

الاول : عدم اتفاق الباحثين على أي نوع من انواع السلوك الذي ينبغي ادراجه أو إستبعاده من مفهوم الفساد .

الثاني : اختلاف الثقافة من بلد لآخر ، وكذا القوانين والأعراف الاجتماعية التي تجيز سلوكيات معينة فاسدة في نظر بلدان اخرى .

وعليه يمكن تعريف الفساد بأنه: ذلك السلوك الذي يسلكه صاحب الخدمة العامة أو الخاصة والذي يفضي الى إحداث ضرر في البناء الاقتصادي للبلد من خلال هدر الموارد الاقتصادية ، أو زيادة الاعباء على الموازنة العامة ، أو خفض كفاءة الاداء الاقتصادي ، أو سوء توزيع الموارد بقصد تحقيق منافع شخصية ، مادية أو غير مادية عينية كانت أو نقدية على حساب المصلحة العامة

ثالثا : أشكال الفساد : يتخذ الفساد اشكالا متعددة لعلها تبدأ بإساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب شخصية ، كقبول الرشوة واختلاس الاموال والابتزاز والاحتيال والمحاباة ... وغيرها من الممارسات التي تسبب الضرر على المجتمع وعلى الاقتصاد بشكل أو بآخر ، وفي دراسة لبرنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP , لخصت فيه اهم اشكال الفساد في المخطط التالي:

اشكال الفساد

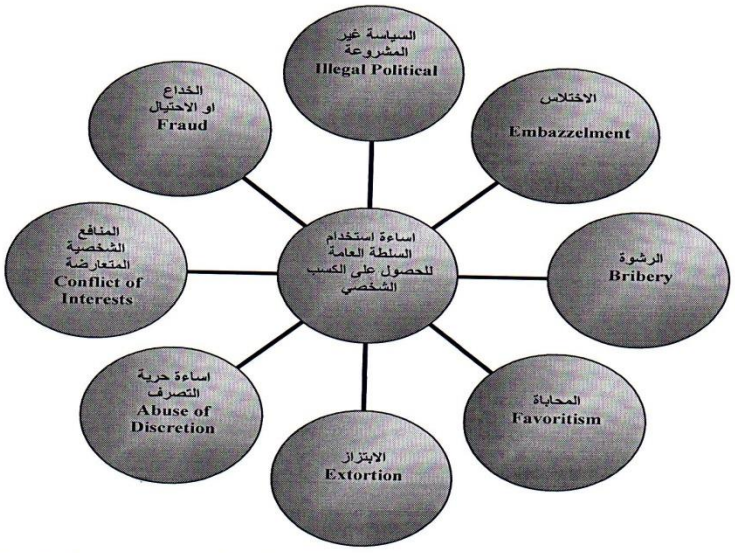

المصدر : *Old Dynamics of Corruption, The Rol of the United Nations Helping Member States Build Integrity to Curb Corruption, CICP-3, Vienna, Oct. 2002, pp. 3*

رابعا: أسباب ظهور الفساد الاقتصادي:إن للفساد الاقتصادي أسباب عديدة ، تختلف من مجتمع إلى آخر، إلا أن طرق ممارسته متشابهة إلى حد كبير. ويمكن بصفة عامة حصر أهم أسباب الفساد الاقتصادي فيما يلي[9]:

الأسباب السياسية: تعتبر العوامل السياسية من أهم العوامل المساعدة على ظهور الفساد الاقتصادي ونموه وانتشاره لما توفره من بيئة مناسبة و يتجلى ذلك من خلال:

_اعتماد الولاء السياسي كمعيار في تعيين القيادات الإدارية في المواقع المهمة .

_ تمتع المسئولون الحكوميون بحرية واسعة في التصرف وبقليل من الخضوع للمساءلة.

_ ضعف المجتمع المدني وتهميش دور مؤسساته في كثير من الدول النامية .

_غياب الديمقراطية الحقيقية وغياب التداول على السلطة والفصل بين السلطات وضعف المحاسبة.

_تفشي البيروقراطية الإدارية والمغالاة في المركزية.

الأسباب الاقتصادية: والتي يمكن إجمالها في النقاط التالية:

– تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية، بحيث أن الأفراد يميلون إلى دفع الرشاوى للمسئولين لتخطي

القواعد والنظم والإجراءات العامة ، ويظهر هذا التدخل الحكومي في خلق القيود على الاستيراد ، ومنح الإعانات الحكومية ، والتحكم في الأسعار .....الخ.

– انخفاض مستويات الأجور في القطاع الحكومي ومن ثم يقبل الموظفين على تقاضي الرشاوى لتحقيق التوازن في الإنفاق الاستهلاكي الخاص.

– وجود موارد طبيعية كبيرة تغري المسئولين بممارسة أعمال الفساد بصورة كبيرة جدا .

أسباب اجتماعية وثقافية: ومن أبرزها نذكر:

– طبيعة المجتمع وبروز أهمية العلاقات الشخصية في الحياة الاجتماعية مما له الأثر الكبير في تفشي الفساد ، وبالتالي انتشار الولاءات الجهوية على حساب المصالح الوطنية العليا .

– وجود في بعض المجتمعات نظرة نفعية تبرر نهب المال العام كونه حق مشاع للجميع، ومدعاة للمهارة والذكاء الفردي.

– تعقد القوانين الضريبية ، وصعوبة فهمها ، مما يتيح لمفتشي الضرائب سلطة تقديرية في تطبيق الحوافز الضريبية .

كما يمكن أيضا ذكر أسباب أخرى لاستفحال الفساد الاقتصادي في العناصر التالية[10]:

– البحث عن الريع ، وينتج في الغالب عن التفاعل بين الزبائن والعملاء سواء كانوا أفراد أو مؤسسات مع الموظفين العموميين ، نتيجة تبادل المنافع غير الشرعية .

– ضعف الرقابة على تسيير الأموال العمومية ، وسيطرة المافيا على أبرز القطاعات.

– هناك أسباب دولية متمثلة في الدور الذي تلعبه المساعدات الخارجية والاستثمار الأجنبي والتجارة الخارجية كوسيلة لتحصيل المنافع الشخصية من قبل الموظفين الفاسدين،مع الإشارة إلى أن أغلب هذه المظاهر تنتشر في الدول المتخلفة والنامية ، وهذا ما هو موجود عندما تزيح الشركات العالمية التي تدفع الرشاوى الشركات النزيهة من السوق ، وهذا ما تكافحه وتدعو إلى مكافحته دوما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) في مجال مقاومة الرشوة الدولية .

إن متابعتنا لمختلف الأسباب المؤدية إلى شيوع الفساد الاقتصادي بكل أنواعه ، نستنتج أن الفساد هو حاصل لتصرفات وأنشطة اقتصادية واجتماعية وسياسية وحتى قانونية متشابكة فيما بينها مخلفة آثار سيئة على الأوضاع العامة في المجتمع وتساهم في تفشي ممارسات الفساد الاقتصادي في الاقتصاد الوطني.

وقد اختلفت النظريات المختلفة في تفسير أسباب الفساد على النحو التالي:

ترجع النظرية الاقتصادية الفساد إلى البحث عن الريع ، وهذا ما يراه أنصار نظرية الاختيار العام ، والتي يرجئ أنصارها أسباب الفساد إلى التفاعل بين الزبائن ، العملاء " سواء كانوا قطاعاً عائلياً أو مواطنين عامين أو سياسيين أو رسميين عموميين، وأفراد آخرين يتصفون بالفساد.وطبقاً لـ **GOLTURJ** فإن هذا الرأي لم يأخذ في اعتباره دور الموظفين الرسميين في الدولة في التعيين على الوظائف ووضع العقوبات والحوافز ، مما يشكل بيئة مناسبة للمؤسسات والقطاعات التي يحدث في نطاقها الفساد .

وأما علماء السياسة فقد تباينت وجهات نظرهم ، فمنهم من يرى أن الفساد دالةٌ لنقص المؤسسات السياسية الدائمة وضعف وتخلف المجتمع المدني .

ومما يؤخذ على هذا الرأي نظرته لقوة الديمقراطية السياسية والإصلاحات السياسية باعتبارها مؤثراً هاماً على التغيرات الدائمة في سلوك الموظفين العموميين للحد من استفحال ممارستهم الفاسدة .

وهناك فئة من السياسيين ترى أن الفساد وسيلة للمحافظة على هياكل القوى القائمة الفاسدة ونظم السيطرة السياسية ، ولهذا فإنهم يشككون في الفاعلية المحتملة للإصلاحات السياسية والهيكلية ، وعلاوة على ذلك فإن تلك الآراء اعتمدت في تحليلها للفساد على نموذج بسيط مبالغ في تحديده كما في نظرية الاختيار العام ، أو على تقسيمات وصفية تنتشر في مجال العلوم السياسية .

وهناك مدخل بديل تأصل في الاقتصاد السياسي يتماشى مع الخطوط الفكريـــة التي طورها (Khan 1996) ، حيث يركز على :- الفروق في القوة السياسية بين المجموعات – الفروق في الموارد المخصصة بواسطة الدولة للمجموعات كمتغيرات تفسيرية – وتؤسس على المقدمات التالية :

- يعترف بتعقد الفساد .
- يقبل بوجود الكثير من أشكال الفساد .
- يركز على حركية القوة والوكالة بدلاً من المصالح الفردية ذاتها .
- يرى أن النظرة طويلة الأجل مستأصلة في التجربة التاريخية والحقائق السياسية والتي تحتل أهمية كبيرة في فهم الفساد واتخاذ إجراءات فعالة لمقاومته .

وتركز مداخل مقاومة الفساد في نظرية الاختيار العام على الإصلاحات الاقتصادية والدولة كطريق رئيسي للإصلاح . بينما مدخل الاقتصاد السياسي يحبذ التدخل السياسي الواعي كأداة أساسية لجهود مقاومة الفساد .

ولكن المداخل التي تستمد جذورها من نظرية الاختيار العام والمدخل الجماعي تميل إلى قصر تحليلها على دول ومؤسسات معينة متجاهلة دور القوة الفاعلة الدولية في تشكيل شكل الفساد ومحتوى الممارسات الفسادية على المستوى القومي .

المحور الثاني: قياس الفساد الاقتصادي: إن مسألة القياس الكمي لحجم الفساد الاقتصادي في مختلف اقتصاديات دول العالم مسألة صعبة جدا، وذلك بسبب مصداقية الإحصائيات المتعلقة بالأنشطة المغذية للفساد في العالم وصعوبة تقديرها كميا ، إضافة إلى تستر الهيئات الحكومية على هذه الإحصائيات.

سنشير الى طرق قياس الفساد الاقتصادي من خلال الدراسات المتعلقة بالمنظمات الدولية المهتمة بمسائل الفساد على المستوى العالمي والتي أبرزها :

أولا: المؤشرات التي تصدر عن منظمة الشفافية الدولية: منظمة الشفافية الدولية هي منظمة دولية غير حكومية تأسست عام 1993 في برلين بألمانيا ، هدفها غير ربحي بل كشف واقع استشراء الفساد في مختلف دول العالم ووضع الآليات والطرق لمكافحته ، تضم حاليا 100 فرع محلي في مختلف دول العالم (منها الجزائر ممثلة في : الجمعية الجزائرية لمكافحة الرشوة والفساد) ، مع أمانة عامة في برلين.

أ: مؤشر مدركات الفساد (CPI):هو مؤشر مدركات الفساد الخاص بمنظمة الشفافية الدولية، ويقيس ويصنف الدول حسب درجات الفساد المحصلة في مجالات عديدة مثل : الإدارات العمومية ، المجال السياسي ، المجالات الاقتصادية والمالية المختلفة ...الخ ، وهو مؤشر مركب يأتي من تحقيقات متواصلة ، يستخدم مصادر المعلومات المتعلقة بالفساد من خبراء وتحقيقات ميدانية من مختلف الهيئات الدولية المستقلة والمعروفة.

و يبين لنا مؤشر منظمة الشفافية الدولية درجات الفساد في كل دولة ويصنف دول العالم كل حسب درجتها في هذا المؤشر حيث يتم ترتيبها في الأخير من الدول الأقل فسادا ذات أكبر رقم للدرجة إلى الدولة الأكثر فسادا ذات الرقم الأصغر للدرجة، وعموما يعتمد هذا المؤشر على عدة مصادر (استطلاعات، تقييمات) تختلف عن بعضها باختلاف العينة التي تدرسها ونظام القياس الذي تستخدمه ومصدر المعطيات الإحصائية التي تعتمد عليها، وفي النهاية يتم

تجميع هذه البيانات في مؤشر واحد .

ب: **مؤشر دفع الرشوة (IPB)** : وهو مؤشر يقيس مدى استفحال الرشوة في الوسط الاقتصادي لمختلف دول العالم ، حيث يتم ترتيب دول العالم من الدول التي تكاد تنعدم فيها الرشوة إلى الدول الأكثر تميزا بدفع الرشوة في مجال إبرام مختلف المعاملات والصفقات الاقتصادية والإدارية.

ج: التقرير العالمي الشامل عن الفساد (RCG) : ويركز هذا المؤشر كل سنة على دراسة الفساد في قطاع حيوي من قطاعات الدولة، حيث تقوم منظمة شفافية دولية ومنذ العام 2001 بإصدار تقارير سنوية

تركز من خلالها على قطاع حيوي ومهم من قطاعات الدولة ، ففي عام 2001 ركز التقرير على دراسة وضع الفساد في العالم بصفة عامة ، أما عام 2003 فقد ركز التقرير على الفساد في وسائل الحصول على المعلومات والتعامل معها ، وفي عام 2004 تم التركيز على مسألة الفساد السياسي ، وفي 2005 تناول التقرير كل جوانب الفساد في الإنشاءات والمقاولات وإعادة الإعمار ، أما في 2006 فقد اهتم التقرير بالفساد في قطاع الرعاية الصحية، وفي 2007 تم التركيز على الفساد في النظام القضائي، وفي عام 2008 ركز التقرير على الفساد في قطاع المياه والموارد المائية وهكذا كل عام يهتم التقرير بالفساد في قطاع حيوي معين.

ثانيا: مؤشرات البنك العالمي : تقوم إستراتيجية البنك العالمي على الاهتمام بمسائل الحوكمة ومكافحة كافة أشكال الفساد ، والعمل على تحسين نتائج التنمية والخدمات المختلفة ، والتسيير الأمثل للمداخيل والتوجيه الجيد للاستثمارات ، حيث يتم إدراج هذه الإستراتيجية ضمن البرامج الوطنية للدول ، وبرامج التعاون التي يطلقها البنك العالمي ،إذن فإن مؤشرات قياس الفساد لدول العالم تقوم بها إضافة إلى منظمة الشفافية الدولية عدة هيئات حكومية وغير حكومية أخرى معتمدة على طرائق حسابية مختلفة، ومن بين هذه الهيئات يوجد مؤشر البنك العالمي.

وعموما فإن مؤشرات البنك العالمي تعتمد على العديد من المصادر المختلفة من حيث العينة المدروسة ونظام القياس المستخدم.

وبشكل عام تنتقد مؤشرات الفساد وطريقة قياسها على أنها مؤشرات تقريبية لا تقيس مدى انتشار الفساد الحقيقي من خلال انتشار ممارساته ، فهي مؤشرات توصف على أنها " ذات طابع انطباعي" أي أنها تشير إلى المدركات وتصورات المستجوبين في التقييمات واستطلاعات الرأي ، أكثر من تعبيرها عن واقع ممارسات الفساد، حيث يشير كل مؤشر إلى شكل من أشكال وممارسات الفساد الاقتصادي[11].

كما تجدر الإشارة إلى أن مؤشرات البنك العالمي يتم تجميعها من مصادر متنوعة تتضمن تقييما للخبراء واستطلاعات لرجال الأعمال ومدراء الشركات الاقتصادية ، تقوم بها منظمات دولية ووكالات تصنيف وتقدير لمخاطر الأعمال والمخاطر السياسية ، ومراكز الأبحاث والمنظمات غير الحكومية ، وتشمل هذه المؤشرات ما يلي[12]:

أ:مؤشر ضبط الفساد : يقيس هذا المؤشر مدى انتشار الفساد بين الموظفين الحكوميين ، وتكرار الدفعات الإضافية غير المنتظمة التي يتلقونها لإنجاز أعمال معينة تتعلق بتصاريح التصدير والاستيراد والرخص التجارية ، والتقييمات الضريبية وطلبات القروض ، وقياس مدى تأثير الفساد على بيئة الأعمال وعلى جاذبية الدولة كمكان للقيام بالأعمال ، كما يقيس المؤشر مدى تورط المسئولين السياسيين في ممارسات الفساد، وميل النخب للانخراط في سياسات الاستيلاء على الدولة.

ب:مؤشرحكم القانون: ويتضمن قياس مدى الثقة والتقيد بالقواعد القانونية في المجتمع ، ومدى فاعلية السلطة القضائية والتقيد بقرارات المحاكم ، ومدى إمكانية اللجوء إلى القضاء بسبب تمرد الإجراءات الحكومية والقدرة على مقاضاة الحكومة ومساءلتها من خلال محاكم مستقلة ونزيهة .

ج:مؤشر الرأي والمساءلة: ويقيس إمكانية انتقال السلطة في الحكم ، ومدى قدرة المؤسسات على حماية الحريات والمشاركة السياسية الحرة ، ومدى فعالية السلطة التشريعية وقدرتها على المساءلة والمحاسبة ، كما يقيس المؤشر مدى شفافية بيئة الأعمال والإجراءات الحكومية ، ومدى اطلاع الشركات على التطورات في القواعد المسيرة لنشاطها .

د:مؤشر فعالية الحكومة: يقيس هذا المؤشر كفاءة الخدمات والإجراءات البيروقراطية ، ومدى استقلالها عن الضغوط السياسية ، وكفاءة ومقدرة موظفي الحكومة على تنفيذ القرارات بعيدا عن ضغوطات القطاع الخاص ، إضافة إلى قياس مدى الاستخدام الفعال للموارد.

و:مؤشر نوعية الأداة التنظيمية: يقيس هذا المؤشر مدى دور وتدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي وعبئ التشريعات والضوابط التي تفرضها على الشركات ، ومدى شمولية القواعد القانونية وفعاليتها ومدى انفتاح عقود القطاع العام للمستثمرين والقطاع الخاص ومشاركتهم في مشروعات البنية التحتية أو هيمنة المشروعات المملوكة للدولة، ومدى المنافسة السوقية، ومدى كفاءة أو فساد النظام الضريبي السائد.

تقديرات الفساد لبلدان مختارة

الدول المختارة	مؤشر التجارة الدولي BI	مؤشر الشفافية الدولية TI97	مؤشر تقرير القدرة التنافسية العالمي GCR97
دول آسيوية			
سنغافورة	1	2.34	1.77
هونغ كونغ	3	3.72	2.17
اليابان	2.25	4.43	2.96
تايوان	4.25	5.98	4.6
ماليزيا	5	5.99	5.67
كوريا الشمالية	5.25	6.71	6.2
تايلند	9.5	7.94	7.93
الفيليبين	6.5	7.95	7.94
الصين	*n.a.*	8.12	5.86
الهند	5.75	8.25	7.3
انونيسيا	9.5	8.28	7.94
باكستان	7	8.47	*n.a.*
بنغلاديش	7	9.2	*n.a.*
دول غير آسيوية			
كندا	1	1.9	2.37
المملكة المتحدة	1.75	2.72	1.93
المانيا	1.5	2.77	2.61
الولايات المتحدة	1	3.39	2.41
فرنسا	1	4.34	3.51
المكسيك	7.75	8.34	6.24
كينيا	6.5	8.7	*n.a.*
كولومبيا	6.5	8.77	7.41
روسيا	*n.a.*	8.73	7.61
نيجيريا	8	9.24	*n.a*

المصدر: www.worldbank.org/wbi/governance/pdf/wei.pdf

ملاحظات : الاصل في الارقام القياسيه اعلاه هي ان الأعداد الصغيرة تنطوي على مزيد من الفساد. ولكن تم ترتيب جميع الارقام القياسيه في الجدول بحيث ان الأعداد الكبيرة تنطوي على مزيد من الفساد. حيث ان قيم الارقام القياسيه (*BI*) و (*TI*) في الجدول اعلاه = 11 مطروحاً منه الرقم الأصلي ؛ وقيم الرقم القياسي الى (*GCR*) في الجدول = 8 مطروحاً منه الرقم الاصلي ، وقد اعيد ترتيبها عن ترتيبها الاصلي المكوّن من 1-7 مراتب الى ترتيب مكون من 1-10 مراتب .

n.a. تعني غير متوفرة .

خلاصة المؤشرات (*BI*) و (*TI*) و (*GCR*) في الملحق

المحور الثالث: آثار الفساد الاقتصادي : يؤدي الفساد الاقتصادي إلى نتائج اقتصادية واجتماعية وسياسية في غاية الخطورة ، فهو يؤدي إلى انخفاض في مستوى الأداء الحكومي ويشيع أجواء من انعدام الثقة ، كما ينشر الإحساس بالظلم مما يؤدي إلى تقويض الشرعية السياسية للدولة ، كما يترافق الفساد مع ثراء المسئولين مما يضر بالنمو الاقتصادي للدولة ، حيث يتفشى الغش في العقود والصفقات التي تبرمها الدولة مع بعض الأطراف ، إضافة إلى آثار النهب للمال العام بكل الطرق والوسائل .

إن النتيجة الأساسية للفساد الاقتصادي هي إضعاف الدولة وذهاب هيبتها[13]، مما يتبعه تهاوي أجهزة الرقابة والردع والعقاب ، ليشيع الفساد في كل المناحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، هذه الأخيرة التي تمثل الفساد السياسي الذي يعتبر أب الفساد ككل.

إن الآثار الكارثية والخطيرة جدا جعلت من هذه الظاهرة الإجرامية الخطيرة محط مكافحة دولية متواصلة، فلقد أبرمت اتفاقيات ثنائية وجماعية، وتأسست هيئات دولية، واتسع نطاق التعاون الدولي في سبيل مكافحة الفساد والمفسدين.

يؤدي الفساد الاقتصادي بكل أنواعه وأشكاله إلى آثار خطيرة على جميع الأصعدة ، فهو قد يتسبب في :

– تراجع معدلات الادخار والاستثمار في الاقتصاد الوطني .

– هروب رؤوس الأموال إلى الخارج بطرق الاستيراد الوهمي أو بأية بطرق أخرى .

– انخفاض حصيلة الإيرادات المالية للخزينة العامة بسبب عمليات التهرب الضريبي والجمركي مما يؤدي بالدولة إلى اللجوء إلى الاستدانة الأجنبية والمحلية .

– يؤثر الفساد الاقتصادي على مركز وسمعة المؤسسات المالية والمصرفية بسبب أنشطة غسيل الأموال والاختلاسات البنكية .

– قد يؤدي الفساد الاقتصادي إلى انهيار بورصة الأوراق المالية بسبب فساد المؤسسات الاقتصادية ومن ثم غياب الثقة في أوراقها المالية المتداولة .

– كما قد يؤدي الفساد إلى هدر الثروات الطبيعية والبيئية بسبب الاستغلال غير العقلاني لها في سبيل تحقيق الأرباح.

– يؤثر الفساد الاقتصادي على الناحية الاجتماعية بانتشار استهلاك المخدرات وسط الشباب مما يهدر الاستفادة الايجابية منهم .

– تحمل الخزينة العامة للدولة نفقات أجهزة مكافحة الفساد المختلفة[14].

وبصفة عامة يمكننا تصنيف الآثار التي يخلفها الفساد الاقتصادي على جميع مناحي الحياة إلى الآثار التي تتضمنها الفروع الموالية.

أولا: الآثار الاقتصادية: يمكن إجمال مختلف الآثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي في النقاط التالية :

آثار على النمو الاقتصادي:إن وجود الفساد الاقتصادي في أية بيئة يعمل على إضعاف النمو الاقتصادي ويخفض حوافز الاستثمار ، خاصة في الحالات التي تُطلب فيها الرشاوى من أصحاب المشروعات قبل بدء مشاريعهم ، أو يطلب الموظفون المرتشون بعد ذلك نصيبا من عوائد الاستثمار ، يعمل الفساد باعتباره ضريبة وإن كانت ذات طبيعة ضارة بشكل خاص ويهبط الفساد بجودة الخدمات العامة ويخفض من عوائد الضرائب[15].

تفاقم عجز الموازنة العامة:يؤدي الفساد الاقتصادي إلى تقليل الإيرادات العامة ويزيد من الإنفاق العام في نفس الوقت ، وذلك من خلال التهرب الضريبي والحصول على إعفاءات ضريبية غير مشروعة ، كما يزيد الفساد من تكاليف إنجاز المشاريع العامة وإدارتها ، كما يضعف الفساد المالي من فاعلية الضريبة كأداة لتوجيه النشاط الاقتصادي ومكافحة التضخم ، من خلال ذلك فإن الحكومة لا تستطيع ممارسة السياسة المالية السليمة وتزداد حدة العجز مما يجعل تمويله عبر الجهاز المصرفي الذي يولد معه تضخم وعدم استقرار اقتصادي .

وتشير بعض الإحصائيات إلى أنه في تايوان أن 94% من دافعي الضرائب أكدوا أنهم يدفعون رشوة لموظفي الحكومة من أجل التساهل معهم في التحصيل ، كما شهد قطاع البناء في الصين 70 ألف حالة رشوة ، وأن الأموال المهربة من الصين سنويا نتيجة الفساد المالي بحوالي 20 إلى 30 مليار دولار.

تشويه بنية الإنفاق الحكومي : ويظهر ذلك من خلال أن مشاريع الاستثمار العام تهيئ الفرص الثمينة للمسئولين الحكوميين في الحصول على الرشاوى العالية القيمة ، لذلك فإن الحكومات التي يتغلغل فيها الفساد تكون أكثر ميلا إلى توجيه المشاريع التي يسهل من خلالها جني الرشوة وإخفائها وذلك لصعوبة تحديد سعرها في السوق ، أو لأن إنتاجها أو شرائها يتم من قبل مؤسسات محدودة كمشاريع البنية التحتية ونفقات القطاع العسكري، في حين يقل إنفاقها على خدمات قطاعات التعليم والصحة حيث لوحظ في العديد من المرات انخفاض مؤشر الفساد فيها .

سوء توزيع الدخل الوطني:حيث تحدث انحرافات شديدة في توزيع الدخول بين طبقات المجتمع ، خاصة تراجع دخول الطبقات الوسطى والدنيا ، بالموازاة مع استئثار الطبقة العليا بالجزء الأكبر من الدخل ، مما يؤدي إلى تزايد الغضب والتوتر الاجتماعي وارتفاع الميل نحو الانحراف ، هذا ما يعني أن سوء توزيع الدخل بين أفراد المجتمع ليس له فقط آثار اقتصادية على القدرة الشرائية بل يتعداه إلى حدوث مشاكل

اجتماعية تعصف في البداية بتفكك الأسر[16] ، وقد يتعداه إلى تفكك الأنظمة الحاكمة مثلما حدث في بعض دول العالم .

كل هذا الخلل في التوزيع يكون ناتجا عن حصول بعض الأفراد على مداخيل لا يستحقونها، في الوقت الذي لا يحصل فيه أصحاب الدخول المشروعة على أية زيادة ، وما يتبع هذا من فوارق اجتماعية خطيرة.

آثار على الادخار المحلي والاستثمار: تؤثر ممارسات الفساد الاقتصادي سلبا على الادخار والاستثمار ، فبالنسبة للادخار يؤدي تهريب رأس المال الوطني إلى الخارج والتحويلات النقدية إلى البنوك الأجنبية إلى تسرب جزء من الدخل الوطني ومن ثم انخفاض معدل الادخار وبالتالي عجزه عن الوفاء باحتياجات الاستثمار ، وفي نفس الوقت تتزايد معدلات الاستهلاك دون حدوث زيادة مماثلة في حجم الإنتاج الوطني ، وقد تلجأ الدولة من أجل تعويض هذا النقص في الادخار المحلي الموجه للاستثمار إلى التوجه للاقتراض الأجنبي متحملة تبعات شروط القروض الأجنبية[17].

آثار على قيمة العملة الوطنية:حيث يؤثر الفساد الاقتصادي على قيمة العملة الوطنية وبالتالي سعر صرفها مقابل العملات الأجنبية ، فعندما تخرج الأموال غير المشروعة إلى الخارج بغية غسلها يتوجه أصحابها إلى استبدال العملة الوطنية بالعملة الأجنبية ومن ثم يرتفع عرضها مقابل ارتفاع الطلب على العملات الأجنبية مما يؤدي في الأخير إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية ، كذلك يترتب على هذا استنزاف احتياطي الدولة من العملات الأجنبية مما يجعل الحكومة ترفع من سعر الفائدة للحفاظ على المدخرات المحلية .

أثر الفساد على القطاع الضريبي: يترتب على الفساد في مجال القطاع الضريبي أثاراً خطيرة ، يمكن أن نشير إلى بعضها :

عندما يكون هناك فساد في القطاع الضريبي فإن هذا يدفع البعض إلى تقديم إقرارات ضريبية تظهر وعاءاً ضريبياً غير حقيقي لهؤلاء الأفراد وبهذه الطريقة يتمكنون وبطريقة زائفة من إظهار مقدرة منخفضة مقارنة بمقدرتهم الحقيقية ، في حين لا يستطيع الممولون الأمناء من تخفيض هذه المقدرة بنفس الطريقة ، فإذا عومل الإثنان وهو من يقدم إقرارات صحيحة ذات مقدرة حقيقية على الدفع ، ومن يقدم إقرارات مزيفة لا تعكس مقدرته الحقيقية على الدفع ، معاملة ضريبية واحدة فإن هذا يعني إخلال الفساد بمبدأ العدالة الأفقية ، التي تقوم على أساس معاملة ضريبية متماثلة للأفراد ذوي القدرة المتساوية على الدفع . ومن جانب آخر فإن هذا يعد إخلالاً بمبدأ العدالة الرأسية التي تقتضي معاملة ضريبية مختلفة للأفراد ذوي القدرة المختلفة على الدفع . مما يترتب عليه في النهاية إخلال الفساد بمبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع الأعباء العامة .

يترتب على الممارسات الفسادية في القطاع الضريبي مقدرة زائفة على الدفع للأفراد المنهمكين في

الممارسات الفسادية ، مما ينجم عن هذه الممارسات وانتشارها على نطاق واسع انخفاض زائف في الطاقة الضريبية للمجتمع ككل .

فإذا كان صانع السياسة المالية سيضع حجم الإيرادات الحكومية ، ويخطط الحجم الإنفاق الحكومي على أساس الطاقة الضريبية الزائفة ، فإن السياسة الاقتصادية لن تستطيع تحقيق ما ينشده المجتمع من أهداف مختلفة، سواء ما يتعلق منها بتحقيق النمو الاقتصادي ، أو تمويل الإنفاق العام ، أو تمويل الخدمات الاجتماعية العامة أو الجديرة بالإشباع التي لم يتم إشباعها بالقدر المرغوب اجتماعياً، وأمام هذا الوضع تجد الدولة نفسها مضطرة إلى التخلي عن بعض الأهداف التي وعدت المجتمع بإشباعها له .

أثر الفساد على سوق الصرف الأجنبي: تقوم الدول عادة بتحديد سعر لعملتها الوطنية مقابل العملات الأجنبية الأخرى. وتحاول هذه الدول أن يتسم هذا السعر بالثبات على الأقل لفترة معينة، حتى تتمكن من أجراء الإصلاحات الاقتصادية المعينة التي ترغب في تحقيقها، ولكن الممارسات الفسادية في سوق الصرف الأجنبي يترتب عليها إنقسام هذا السوق إلى سوقين :- سوق رسمي يسوده السعر الرسمي للصرف الأجنبي ، ويتميز هذا السوق بندرة في الصرف الأجنبي مقارناً بالطلب . وسوق غير رسمي يسوده سعر غير رسمي للصرف أعلى من السعر الرسمي ويتميز هذا السوق بالحركة والنشاط في شراء العرض المتاح من النقد الأجنبي ، وتوجيه هذا النقد إما إلى تمويل أنشطة غير مخططة ، أو تمويل أنشطة محظورة أو غير مرغوب فيها من وجهة نظر المجتمع ، كما لو تم توجيه النقد الأجنبي الذي يتم تجميعه من السوق الرسمي إلى تمويل تجارة المخدرات أو إلى السلع المهربة من الخارج أو إلى الكماليات المستوردة من الخارج ونحو ذلك ، مما يفضى في النهاية إلى زيادة عجز ميزان المدفوعات واستمراريته ، وربما عدم قدرة الدولة على سداد ديونها ولجوئها إلى الاقتراض من الخارج وهذا مما يجعلها تعيش في دوامة من القروض وما لذلك من آثار سيئة على الاقتصاد.

ثانيا: الآثار الاجتماعية: يترتب على الفساد الاقتصادي نتائج اجتماعية سلبية يمكن إيجازها فيما يلي:

الإخلال بمبدأ العدالة الاجتماعية:حيث تختل العدالة بين الناس ويصبح الفساد هو السبيل الوحيد لحصول الأفراد على حقوقهم الاجتماعية، ليصبح من لا يستحق يحصل على ما يشاء ، ليعجز صاحب الحق عن الحصول على حقوقه المختلفة ، ومن ثم تختفي العدالة الاجتماعية لتحل محلها الاعتبارات الشخصية والمصالح المادية المرتبطة بالفساد الاقتصادي.

التفاوت الطبقي والصراع الاجتماعي يؤدي الفساد الاقتصادي إلى وجود طبقية اجتماعية ، حيث تصعد فئات جديدة إلى قمة الهرم الاجتماعي نتيجة ما حصلت عليه من دخول مالية غير مشروعة ، لتنجح هذه الفئات في الوصول إلى علاقات وطيدة مع كبار المستثمرين ورجال الأعمال والتقرب منهم بسبب المصاهرات أحيانا أو بسبب الشراكة في مشاريع مختلفة ، مما يحقق لهم وجاهة اجتماعية قد تؤدي بهم

إلى احتقار المحيطين بهم من عمال وفلاحين وغيرهم ، مما يولد صراع طبقي قد يؤدي إلى نزاعات اجتماعية جد خطيرة .

انهيار القيم والمبادئ الاجتماعية:إذ يؤدي الفساد إلى التخلي عن القيم والمبادئ والأخلاق الحسنة من أجل الحصول على منافع مادية بدون وجه حق ، وتصبح أنواع الفساد المختلفة مهارة (ذكاء) ، بينما يصبح الاجتهاد والتمسك بالقيم والأخلاق السليمة في عرف هؤلاء المفسدين تخلفا وغباء وجمود في الفكر والسلوك ، وتزداد الأمور خطورة عندما ينشأ جيل بأكمله على هذه القيم والمبادئ السيئة مما يؤدي إلى عدم الاهتمام بالعمل والعلم والاجتهاد كوسيلة للكسب المشروع .

تبديد الدعم الإنساني الموجه للفقراء :حيث يستحوذ الفساد الاقتصادي على جزء كبير من المعونات المالية والمادية والخدماتية سواء المرصودة من طرف الحكومات والهيئات الوطنية ، أو المقدمة من طرف المنظمات الدولية للشعوب الفقيرة ، أو التي أصابتها كوارث مختلفة ، مما يتسبب في استمرار معاناة الفقراء.

ثالثا: الآثار السياسية:عندما يشيع الفساد الاقتصادي في الدول المرتبطة بمعاهدات دولية ، أو حاصلة على قروض خارجية فهي تكون ملزمة بشروط جزائية في حال إخلالها ببنود تلك التعهدات ، وإلا سيترتب عليها نتائج وخيمة كفقدان الدولة لسيادتها من خلال تدخل المؤسسات والدول المقرضة .

إذن فإن المفسدون يوجهون القروض إلى مشاريع لا تمت بصلة إلى التنمية والتطور بل توجه إلى حسابات خاصة للسياسيين الفاسدين.

كما يؤدي الفساد الاقتصادي إلى افتقار العقلانية للمسئولين الحكوميين الفاسدين في اتخاذهم للقرارات السياسية المهمة والتي تؤثر على مصير البلدان والشعوب.

خلاصة: تبيّن لنا من خلال دراستنا لظاهرة الفساد الاقتصادي على مستوى الاقتصاد العالمي ككل ، أنه فعلا جريمة ذات أبعاد متعددة ، تستمد وجودها وقوتها من ممارسات غير قانونية وغير أخلاقية ، تؤثر بشكل خطير جدا على مختلف اقتصاديات دول العالم وبدرجات متفاوتة .

كما تبيّن لنا أيضا أن اثر الفساد الاقتصادي بكل صوره وأشكاله يكون في الدول المتخلفة والنامية أكثر منه في الدول المتقدمة ، وذلك ما تبينه التقارير الدورية لمنظمة الشفافية الدولية والبنك العالمي حول حجم الفساد في العالم ، وذلك بسبب ضعف أو غياب أجهزة الرقابة والعقاب ، وأيضا غياب الوازع القانوني والأخلاقي ، مما يجعل العديد من المتسببين في جرائم الفساد المالي يفرّون بسهولة من أيدي العدالة .

النتائج المتوصل إليها: من خلال الخوض في موضوع الفساد الاقتصادي توصلنا إلى مايلي:

– لا يمكن ان ينشأ الفساد الاقتصادي من بيئات صالحة ، فالبيئات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السيئة تعتبر المسببات او القوى الدافعة للفساد الاقتصادي .

– وجود الفساد في كل المجتمعات المتقدمة والنامية، إلا أنه أكثر شيوعاً في المجتمعات النامية، لما تتسم به من خصائص معينة تجعلها أكثر سهولة لجني الريع منها أكثر من غيرها كضعف الرقابة والمؤسسات ونحو ذلك.

– وقوع الفساد الاقتصادي في القطاع العام والخاص على حد سواء، إلا أن الموظف في القطاع العام أكثر عرضه للفساد من غيره لبعده عن المساءلة، وأمنه من الرقابة ، بخلاف الموظف في القطاع الخاص الأكثر المساءلة إما من مديره مباشرة أو من مالك المشروع أو مجلس الإدارة ونحو ذلك .

– دور الإرادة الصادقة في مكافحة الفساد، ولكن هذه الإرادة غير كافية إن لم يرافقها مجموعة من الإجراءات والإصلاحات السياسية والاقتصادية المختلفة للمعالجة .

– للفساد الاقتصادي آثار اقتصادية مباشرة وغير مباشرة تتمثل بالأبعاد الاقتصادية المحتملة للفساد في مجالات اقتصادية متعددة .

– الاثار الاقتصادية السلبية للفساد تكون بشكل مركب فكل فساد يخلق فسادا مضاعفا للأول ، فالأثر الاقتصادي السلبي للفساد يخلق اثرا سلبيا مضاعفا يمكن احتسابه عن طريق صيغة النمو السلبي المركب

الاقتراحات : نقدم الاقتراحات التالية:

– الدعوة (وخصوصاً في الدول النامية) إلى توفير قدر كبير من الشفافية في القوانين والتنظيمات المختلفة، سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو قضائية أو إدارية ، التي من شأنها الحد من انتشار الفساد.

– غرس الوازع الديني لدى الأفراد في المجتمع الإسلامي من خلال وسائل الإعلام المختلفة، وهذا يكون باستضافة العلماء المتخصصين في علوم الشريعة والاقتصاد من خلال برامج وندوات متعددة، يتم فيها تسليط الضوء على هذا الداء الفعال وعواقبه الدنيوية والأخروية وأثاره السيئة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية على الفرد والمجتمع.

تفعيل أجهزة المساءلة مع إشراك أصحاب الأعمال والمواطنين فيها، ومعاقبة من يثبت إدانته بالفساد معاقبة سريعة وقاسية

الهوامش

[1] سمير التنير ، الفقر والفساد في العالم العربي ، دار الساقي ، الطبعة الأولى ، لبنان ، 2009 ، ص 7.

سمير شعبان ، الفساد في ضل الشريعة الإسلامية المفهوم والعلاج ، الملتقى الوطني الأول حول الآليات القانونية لمكافحة الفساد، جامعة قاصدي مرباح بورقلة ، 02_03ديسمبر 2008. [2]

[3] sahr John kpundeh, gouvernance et économie en Afrique, la corruption en Afrique, centre africain de formation et de recherche administratives pour le développement, iris, maryland, 2001.

[4] Allaoui Zohra , corruption , démocratisation et croissance économique des pays en développement , investigation en données des panel ,unité de recherche sur la dynamique et de l'environnement , faculté des sciences économiques et de gestion , université de Sfax , 2007 , p 08.

احمد صقر عاشور، مكافحة الفساد في الدول العربية _إشكالية البحث والقياس_، ندوة منظمة من طرف المنظمة العربية لمكافحة الفساد، الطبعة الأولى، بيروت، 2006، ص62. [5]

محمد الصيرفي ، الفساد بين الإصلاح والتطوير الإداري ، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى 2008 ، ص30. [6]

جورج قرم ، مرتكزات الاقتصاد السياسي للفساد ، نص منشور في مجلة دراسات اقتصادية ، العدد الأول ، السداسي الأول 1999 ،الجزائر ، ص152. [7]

علي خالفي ، قياس الفساد وتحليل مكانز مات مكافحته دراسة اقتصادية حول الجزائر، مقال منشور في مجلة مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية العدد 88 ، 2009 ، ص 95. [8]

علي بقشيش، طاهر زدك ، الفساد بين النظرية والممارسة _المفهوم ، الأسباب ، التجليات وطرق المعالجة_ ، الملتقى الوطني الأول حول الآليات القانونية لمكافحة الفساد ، جامعة قاصدي مرباح بورقلة ، 02_03ديسمبر 2008. [9]

عبد الله بن حاسن الجابري ، مقال بعنوان الفساد الاقتصادي _ أنواعه ، أسبابه ، آثاره وعلاجه_ ، قسم الاقتصاد الإسلامي جامعة أم القرى ، 2009. [10]

رمزي محمود حامد ردايدة ، أثر الفساد السياسي والاقتصادي ، مذكرة الماجستير في تخصص علوم سياسية _ اقتصاد سياسي دولي _ ، جامعة اليرموك ، الأردن ، 26 ديسمبر 2006 ، ص94. [11]

رمزي محمود حامد ردايدة ، مرجع نفسه ، ص 110. [12]

سمير التنير ، مرجع سبق ذكره ، ص 25. [13]

حمدي عبد العظيم ، عولمة الفساد وفساد العولمة ، الدار الجامعية ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية ، 2008 ، ص 72. [14]

عمرو صابر ، الفساد الإداري والاقتصادي رؤية واقعية وإسلامية ، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد 9 ، الجزائر ، جويلية 2007 ، ص 88. [15]

محسن احمد الخضيري ، غسيل الأموال الظاهرة _ الأسباب و العلاج _، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، 2002 ، ص 72. [16]

عادل عبد العزيز السن ، غسيل الأموال من منظور قانوني واقتصادي وإداري ، إصدارات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مصر ، 2008 ، ص 34. [17]

الملحق

مؤشرات قياس الفساد

(BI) مؤشر يمثل الرقم القياسي للاعمال التجارية الدولية المبني على اساس الرقم القياسي لعمليات المسح التي جرت لخبراء استشاريين في الاعمال التجارية الدولية (عادة خبير استشاري واحد لكل بلد) خلال 1980-83 ، وعلى هذا الاساس تم ترتيب البلدان من 1- 10 استنادا الى الدرجة التي تنطوي على الفساد والمعاملات التجارية أو المعاملات مشكوكة السداد .

(GCR) مؤشر يمثل الرقم القياسي لتقرير القدرة التنافسيه العالمية ، مبني على اساس مسح عام 1996 رعاه المنتدى الاقتصادي العالمي (*WEF*) ، وكذلك على اساس مسح ائتلاف كبير من الشركات في اوروبا ، وقد صمم هذا المسح معهد هارفارد للتنمية الدولية (*HIID*) ، وطلب من خلاله رد الشركات ازاء جوانب مختلفة من المنافسة في البلدان المضيفه للاستثمار فيها. اجابت 2381 شركة في 58 بلدا على سؤال حول الفساد ، وطلب من المجيب على السؤال وضع تقدير للفساد يتحدد حجمه بين مستوى 1 الى 7 وفقا لمدى مخالفة القواعد ، والمدفوعات الاضافيه المرتبطه بتراخيص الاستيراد والتصدير والاعمال التجارية ، وتراخيص الاعمال والرقابة على الصرف والضرائب المقررة ، وحمايه الشرطة او طلبات الحصول على القروض. ومؤشر الفساد لبلد معين وفقاً لذلك هو متوسط جميع المستجيبين للتقديرات لذلك البلد.

(TI) مؤشر يمثل الرقم القياسي للشفافيه الدولية الذي تصدره سنويا منظمة الشفافية العالمية منذ عام 1995 ، ويحسب المؤشر على اساس المتوسط المرجح لزهاء عشرة مسوح مختلفة من التغطيه. ويتم ترتيب البلدان من 1 وهي البلدان ذات الحجم الكبير من الفساد الى 10 للبلدان الخالية من الفساد او ذات الحجم الضئيل من الفساد فيها.

المصدر :

Vito Tanzi , Hamid R. DavoodiCorruption, Public Investment, and Growth , IMF Working Paper No. 97/139